وزارة الشؤون الاجتماعية (تونس)

السياسات / البرامج/ الاهداف

-استراتيجية الدولة في المجال الاجتماعية

إعداد: السيد نصرالدين عبد النصير

-متصرف مستشار-

I- التقـــــــــــــــديم العـــــــــــــام

إستراتيجية القطاع

تتمثل المهام العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج والسكن الاجتماعي.

وعلى هذا الاساس تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في:

تطوير العلاقة الشغلية وتدعيم ظروف العمل اللائق من خلال:

- تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي
- العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة وتحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات من خلال التأكيد على أهمية تفعيل العقد الإجتماعي والدعوة للتوعية بثقافة العمل والمبادرة مع ضمان الحق في الاحتجاج السلمي
- تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

مراجعة انظمة التغطية الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة للصناديق الاجتماعية :

- العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الإجتماعية المتدخلة
- السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة
- تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات
- تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.

النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها من خلال:

- دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة
- لعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية
- العمل على النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم و العمل على إدماجهم من خلال بعث موارد الرزق
- تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الإجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند
- تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة من خلال:

- إرساء استراتيجية وطنية للهجرة والتونسيين بالخارج تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادي والإجتماعي للفترة 2016-2020- تمكن من تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة، الاهتمام بظاهرة الهجرة الوافدة.

II- برامج وزارة الشؤون الاجتماعية:

تمتد هيكلة الوزارة وفق أربع برامج عملياتية تترجم السياسات العمومية والمهام الموكولة إليها :

1- المهمة: وزارة الشؤون الاجتماعية

2- البرامج:

- البرنامج عدد 1 : برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- البرنامج عدد 2 : برنامج الضمان الإجتماعي
- البرنامج عدد 3 : برنامج النهوض الإجتماعي
- البرنامج عدد 4 : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج .

البرنامج عدد 1- برنامج الشغل و العلاقات المهنية

- **2-1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:**

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبار دوره الهام في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي هذا الإطار تعمل الوزارة على:

- ✓ **مزيد مراقبة تطبيق تشريع الشغل وتجّنب نزاعات الشغل الفردية والجماعية ومزيد الإحاطة بالأجراء وضمان حقوقهم** وبالتالي الحفاظ على المناخ الإجتماعي وذلك من خلال تكثيف زيارات التفقد والزيارات الوقائية في القطاعات المهيكلة خاصة في القطاعات ذات التشغيلية المرتفعة .
- ✓ **النهوض بالحوار الاجتماعي من خلال العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة** بوصفها الإطار الأمثل لأصحاب العمل والعمال للتحاور حول مسائل ذات الاهتمام المشترك كتحسين الإنتاج والإنتاجية وظروف العمل .

- ✓ **العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم المقدرة الشرائية للعمال من خلال** مواصلة الحرص على ملائمة نسبة الزيادات السنوية في الأجور الدنيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة لتشمل العمال الخالصين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن وكذلك الأجر الأدنى الفلاحي المضمون،
- ✓ **تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات من خلال** التأكيد على أهمية تفعيل العقد الاجتماعي والدعوة للتوعية بثقافة العمل والمبادرة مع ضمان الحق في الاحتجاج السلمي والحرص على الحد من نزاعات الشغل الجماعية والعمل على تعزيز برامج الرفع من القدرة التشغيلية لاقتصادنا وتدعيم دور القطاع الخاص في هذا الإطار .

- **تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال**

مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية وذلك من خلال العمل على تكوين المهنيين من أطباء الشغل وفنيي ومهندسي السلامة المهنية بجميع الهياكل المتدخلة والتحسيس بأهمية الأنشطة في هذا المجال على المستوى الجهوي والقطاعي والوطني والحرص على التقدم في انجاز الخارطة الوطنية للأخطار المهنية بالإضافة إلى تكثيف زيارات التفقد والمراقبة لظروف الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

1-2أهداف البرنامج و مؤشرات قيس الأداء

الأهداف	المؤشرات
الهدف 1 :ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل	المؤشر 1 :نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد
	المؤشر 2 : نسبة الاستجابة للمخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد
الهدف2 :المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي	المؤشر 1 :نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة
الهدف 3 : مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية:	المؤشر 1 :نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

2-2- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

تتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في ّ ما يلي:

- ✓ **المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي** بمختلف فروعها على ضوء دراسة ّ يتم إنجازها تحت إشراف لجنة قيادة ّ تضم الأطراف الاجتماعية الممضية على العقد الاجتماعي مع تشريك الأطراف المهنية التي لها علاقة مباشرة في مختلف أطوار الدراسة كلما دعت الحاجة،
- ✓ **الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي** مع تحسين مردودية التوظيفات والاستثمارات والعمل على تنويع مصادر التمويل،

- ✓ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية،
- ✓ توسيع التغطية الاجتما عية لتشمل كل الفئات الفقيرةّ والهشة ولاسّيما الفئات الناشطة بالقطاعات غير المهيكلة ،
- ✓ إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية.

و لتجسيم هذه التوجهات، تتمثل **أهداف الوزارة في مجال الضمان الاجتماعي** أساسا في المساهمة في تحسين التوازنات المالية للصناديق وخاصة أنظمة التقاعد باعتبارها خير ضامن لديمومتها والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،

- ✓ مراجعة نظام التأمين على المرض بما يضمن توازناته المالية ويستجيب لتطلعات الأطراف المتدخلة (المضمونين الاجتماعيين ومسدي الخدمات الصحية)،
- ✓ تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية لأنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي،
- ✓ تحسين استخلاص مستحقات الصناديق الاجتماعية في القطاعين العمومي والخاص وتدعيم آليات الرقابة والحد من ظاهرة التهرب.

2-2- أهداف البرنامج و مؤشرات قيس الأداء

الأهداف	المؤشرات
الهدف 1 : تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل
	المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
الهدف 2 : تحسين التغطية الاجتماع	المؤشر 1 :نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية
الهدف3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعى	المؤشر عدد1 :آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

البرنامج عدد3 -برنامج النهوض الاجتماعي:

3-1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يحتل قطاع النهوض الإجتماعي مكانة مركزية في السياسة الإجتماعية للوزارة من خلال العمل على دعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص و ذلك من خلال المحاور التالية:

- ✓ ملائمة مستوى خدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مع أهدافه والوصول الى تحقيق أثر أكبر على العائلات المعوزة ومساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة وذلك من خلال مواصلة الإعداد لإجراء المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (أي ما يناهز 900 ألف عائلة) في إطار مشروع إعداد بنك معطيات حول هذه العائلات ومواصلة وضع منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد الذي سيشمل، إضافة إلى العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، المضمونين الاجتماعيين وذوي الحق منهم (7,7 مليون شخصا)،
- ✓ الاستجابة إلى حاجيات الفئات الفقيرة ومزيد تطوير المجال سعيا إلى الرفع من نجاعة السياسة الإجتماعية وتصويب المساعدات الى مستحقيها اعتمادا على نتائج المراجعة الشاملة،
- ✓ الاستجابة إلى حاجيات الفئات الفقيرة ومزيد تطوير المجال سعيا إلى الرفع من نجاعة السياسة الإجتماعية وتصويب المساعدات الى مستحقيها اعتمادا على نتائج المراجعة الشاملة،
- ✓ تطوير البرامج الوقائية وحماية الفئات الهشة من الأطفال والشبان والكهول من السلوكات التي تهدد حياتهم وعدم استقرارهم النفسي والإجتماعي.

- ✓ توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الإجتماعية والدفاع والإدماج الإجتماعي وتطوير البرامج الوقائية بما يمكن من مزيد التعهد بالفئات المستهدفة و تشمل شبكة مراكز الدفاع و الادماج الاجتماعي حاليا 23 مركزا ،
- ✓ توسيع شبكة المؤسسات المختصة في رعاية الطفولة الفاقدة للسند العائلي بما يضمن وقايتها من الإهمال وضبط شروط إحداثها وتنظيمها وسيرها،
- ✓ تطوير صيغة الإيداع العائلي بما يضمن التقليص من الآثار السلبية للتعهد المؤسساتي من ناحية وتخفيف العبء على المعهد الوطني لرعاية الطفولة من ناحية أخرى،
- ✓ تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة،
- ✓ تحسين خدمات التربية والتأهيل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال المصادقة على قانون تدعيم تشغيل الأشخاص المعوقين في القطاعين العام والخاص
- ✓ وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار تستفيد منها الفئات التي انقطعت عن الدراسة أو غير المتمدرسين تحقيقا لمبدأ تعميم التعليم.

3-2- أهداف البرنامج و مؤشرات قيس الأداء

الأهداف	المؤشرات
الهدف 1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة	المؤشر عدد 1 : نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل
الهدف 2 : التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	المؤشر عدد 1 : عدد المشاريع المسندة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة
الهدف 3 : الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	المؤشر عدد 1 : نسبة إدماج محضوني مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي
الهدف 4 : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	المؤشر عدد 1 : النسبة العامة للأمية

البرنامج عدد4-برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

4-1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

عملت وزارة الشؤون الإجتماعية بتونس على إرساء برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج يتضمن أهدافا تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،

- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء،

4-2- أهداف البرنامج و مؤشرات الأداء

الأهداف	المؤشرات
الهدف 1 : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	المؤشر عدد 1 : حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن
الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج	المؤشر عدد 1 : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج

شكـــرا